حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الجرح المخالف لمقاييس نقد الرواة دراسة استقرائية

عادل حرب بشير اللصاصمة *

أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية الزرقاء الحكومية

المستخلص

يتناول هذا البحث مجموعة من أقوال علماء الجرح والتعديل أصدروها بحق رواة جَرحوهم بألفاظ خالفوا فيها مقاييس النقد الحديثي العامة، فَوَهّنُوهم بما لا يعد سببا للتجريح وردوا مروياتهم، وهي ليست محل اتفاق بين علماء الجرح والتعديل، وإنما هو منهج خاص ومصطلحات فردية لبعض صيارفة النقد الرواة مبناها على نزعة التشدد والغفلة والخطأ في اسم الراوي، وجرح الأقران والتجريح غير المفسر أو مما لا يعد جرحا بالعادة؛ وبالتالي فعمومه يدخل في باب الجرح الذي يطوى ولا يروى، وعليه فلا بد من التروي والتمعن في جرح الرواة وتعديلهم؛ فليس كل نقد يعد مقبولا، وهو عمل يتطلب الاستقراء والسبر للوقوف على طبيعة كل حكم ودوافعه.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

***- المقدمة:**

الحمد لله حمداً، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

لقي علم الحديث عناية فائقة، وحظي باهتمام بالغ؛ لأنه ميراث رسول الله ﷺ، المبين لكتاب ربنا لقوله ﷺ:" ألاَ إنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ"[١]، فشاعت عبارات:" القرآن وعاء والسنة غطاء"، و"السنة قاضية على الكتاب"[٢]، ومن صور التكريم التي ناسبت تعظيم السنة النبوية؛ أن بُجِلَ المهتمون بالإرث النبوي وكرموا بعبارات الثناء قال سفيان الثوري:" الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث حُرَّاس الأرض"[٣]، وقال يزيد بن زُريع:" لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"[٤]، فشأنهم عظيم، وجهدهم كريم.

وتعد بداية نقل السنة النبوية تتلخص في الإجابة على تساؤلات تُطرح في المجتمع، ولم تكن من باب الجمع والتبويب، ولما دخل الأعاجم في الإسلام أفواجاً، ووقعت الفتن أرتالاً؛ وظهرت مسألة الانتصار للمذاهب والفرق؛ وادعاء كل فريق أحقيته(الوضع في الحديث)، يقول ابن سيرين في نشوء "نظرية الإسناد": لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة؛ قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٥]. فبرزت مشكلة الوضع في الأحاديث؛ لتأييد أحقيته، وصدق دعوته مقابل خصومه.

والحاجة ماسة للبحث عن ثبوت الرواية وصدق الراوي، ولم يتساهلوا بذلك قيد أنملة، حتى تجاوزت الدقة أشكال الوصف مما سمي"بعبقرية المحدثين في نقد الرواية وضبطها"، فولدت عبارة" سموا لنا رجالكم"، و"إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم"[٦]. وهذا ما أطلق عليه بعد ذلك علم الجَرح والتعديل المتعلق بضبط وعدالة الرواة، والمتضمن توثيقهم أو تضعيفهم.

ونشأت معها ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها المتوافقة مع مستوى ضبط الراوي ووثاقته، فوضع العلماء أصولاً وألفوا فصولاً في التعامل مع بحر زاخر بالروايات على اختلاف الدرجات، واختلاف مشارب علماء الجرح والتعديل؛ فاعترضت سير هذه المدرسة النقدية بعض المعوقات: منها ما يختص بالمُجرِح والمُعدِل، أو المُجَرَح والمُعَدَل، أو عبارات وألفاظ التجريح والتعديل؛ ما يخالف القواعد التي أصّلها علماء النقد الأوائل، ولا ننسَ نزعة التشدد والتساهل فضلاً عن التعنت في نقد الرواة، وتجريحهم بما لا يعتد به كتجريح أو عبارة موهمة تورث اللبس والغموض.

فجاء هذا البحث لتسليط الضوء على أنواع من التجريح المخالف لقواعد نقد الرواة، وما ترتب عليها من تضعيفٍ للراوي وردٍ لمروياته دون وجه حق، ونقله من حيز المعتبرين الموثقين إلى المضعفين المجروحين المغموزين في ضبطهم أو عدالتهم.

*- خطة الدراسة: وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة وتشمل أدبيات الدراسة والمتمثلة بـِ:

*- مشكلة الدراسة: جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العديد من أنواع من الجرح الذي لا يعتبر، وهو مخالف للقواعد التي أصلها علماء الجرح والتعديل، صدر ضد رواة لم يسلم النقد في حقهم.

*- أهداف الدراسة: بيان الصور والمظاهر للجرح المخالف لقواعد نقد المحدثين للرواة. وبناء عليه الحكم على الرواة بالتضعيف ورد رواياتهم. وبيان أن كل انتقاد موجه للرواة قادح معتد به أم لا؟.

*- أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة بالإجابة على التساؤلات السابقة، وخصوصا أن الحكم على الراوي بالتضعيف دون أسس معتبرة فيه رد لرواياته. وجعله في حيز الرواة الذين رفض حديثهم، أو إنزالهم من مرتبة التوثيق إلى التضعيف وهذا فيه تجني واضح.

*- الدراسات السابقة:١- الدليمي، محمود عيدان أحمد،(٢٠١٢)، الضوابط المعتبرة في الجرح والتعديل، مجلة العلوم الإسلامية جامعة تكريت، العراق:م١،ع١١.
تحدث الباحث عن الضوابط المعتبرة وذكر طرفا من الضوابط غير المعتبرة، ونحن توسعنا في المظاهر غير المعتبرة للجرح عند الرواة ومثلنا على كل نوع فجاءت الدراسة أوفى وأشمل إن شاء الله تعالى.
٢- العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد،(١٩٩١)، ضوابط الجرح والتعديل، مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل ابن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي، ط١، مكتبة العبيكان، المدينة المنورة.
تناول الباحث في دراسته أشكالا من الجرح المخالف لمقياس النقد الحديثي للرواة، ولم يستوعب المظاهر كلها، فأكملت من ابتدأه غيري وزدت عليه أمثلة توضيحية توسعت في ذكرها، وذكرت طرفا من تعليقات جهابذة النقد الحديثي عند كل مظهر من هذه المظاهر.
*- منهج البحث: اتبعت المنهج الإستقرائي الإحصائي التطبيقي، من خلال التقعيد أولا، والتمثيل عليها من خلال كتب الجرح والتعديل ثانيا، وما علقه علماء هذا الشأن لتوضيح أنواع الجرح.
*- الخطة التفصيلية:
المبحث الأول: الجرح المخالف لمقاييس النقد المتعلق بالناقد المُجَرِح.
المبحث الثاني: الجرح المخالف لمقاييس النقد المتعلق بالراوي المجروح.
المبحث الثالث: الجرح المخالف لمقاييس النقد المتعلق بالأمور المشتركة بين الناقد والراوي.
المبحث الرابع: الجرح المخالف لمقاييس النقد المتعلق بالرواية.
الخاتمة: تتضمن أهم التوصيات والنتائج.
*- المبحث الأول: الجرح المخالف لمقاييس النقد المتعلق بالناقد (المُجَرِح).
١- الجرح الناتج عن الجهالة بحال الراوي.
لا بد من معرفة الراوي حق المعرفة بشخصه، وغالب حيثيات حياته، في حله وترحاله والإطلاع على أدق تفاصيل سيرته؛ بسكنه ومأكله ومشربه، ومتى حَدَّث قبل البلوغ أو بعده، وممن سمع؟ وأين سمع؟ وهكذا، ومن الطبيعي أن تشترط كتب المصطلح في الراوي الإسلام والبلوغ والعقل وسلامته من أسباب الفسق وخوارم المروءة وهو ما يعرف بالعدالة[٧].
يقول الحسن بن صالح بن حي:" كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه؟"[٨].
ومثاله تجهيل ابن حزم الظاهري لرواة علماء كبار.
قال ابن حجر:" وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من "الإيصال إلى فهم كتاب الخصال": محمد بن عيسى بن سَوْرة مجهول! ولا يقولنَّ قائلٌ لعله ما عرَفَ الترمذيّ ولا اطلع على حفظه وتصانيفه، فإنّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خَلْقٍ من المشهورين من الثقات الحُفّاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد بن الصفّار، وأبي العباس الأصمّ، وغيرهم[٩]، والعَجَبُ أن الحافظ ابن الفَرَضي (وهو قرطبيٌّ من بلد ابن حزم، توفى قبله سنة ٤٠٣هـ) ذكرَهُ ـ أي الإمام الترمذي ـ في كتابه "المؤتلِف والمختلِف"، ونبَّه على قدْره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه"[١٠].
٢- الجرح الناتج عن الاقتصار في نقل كلام النقاد المتعلق بالتجريح علماً أن الراوي مختلف في تضعيفه وتوثيقه.

يجب التثبت من الأحكام التي أطلقها النقاد الآخرون على راو ما قبلهم جرحا أو تعديلا؛ فقد كانوا يعتبرون تلك الأقوال، ولكنهم لا يكتفون بذلك؛ بل يتحرون ويتثبتون من دقتها وصوابها من خطئها بمزيد من التحري والتفتيش والتدقيق.

يقول علي بن المديني:" كان عبد الرحمن بن مهدي يطعن في روح بن عبادة وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري مسائل كانت عنده؟! قال علي: فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها إليَّ، يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري قال: فقال لي معن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له روح، كان عندنا هاهنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمن بن مهدي، فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي"[١١].

وهكذا اطمأن قلب ابن المديني بعد أن تأكد من صحة سماع روح لهذه الأحاديث، فأخبر ابن مهدي بما توصل إليه ابن مهدي فرجع ابن مهدي عن قوله في روح[١٢].

٣- الجرح الناتج عن عدم معرفة حديث الراوي فيحكم عليه بناء على فئة معينة من أحاديثه.

من المهم أن يسأل عن تفرد الراوي بحديث ما أم أنه توبع عليه؟ فإذا توبع عليه فقد زالت الغرابة وانتفى الحكم ولا يبق في دائرة الاختبار؛ لكن إن كَثُرَ التفرد وعمت الغرائب أصبحت روايته منكرة.

يقول ابن رجب:" وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممّن كَثُرَ حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزُّهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[١٣].

ومثاله: ما قاله ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث أوس بن ضمعج عن ابن مسعود عن النبي ﷺ فقال: قد اختلفوا في متنه، رواه فطن، والأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج قال:" يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله؛ فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة". ورواه شعبة والمسعودي عن إسماعيل بن رجاء ولم يقولوا:" أعلمهم بالسنة". قال أبي: كان شعبة يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه، وكان يهاب هذا الحديث يقول:" حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد"[١٤].

٤- الجرح الناتج عن عدم سبر حديث الراوي(حكم سطحي).

تضافرت الأدلة وأقوال النقاد في الحكم على الراوي تجريحا أو تعديلا؛ أن يقوموا بجمع حديثه كاملا ويختبرونه بعرضه على روايات الثقات؛ فإن وافقهم كان ثقة، وإن خالفهم نظروا لحجم المخالفة؛ فإن كثرت وهنوه، وإن قلت المخالفة جعلوه صدوقا.

ومثاله: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة (أحمد بن إبراهيم الحلبي): سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه؟ فقال:" لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها، ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب"[١٥].

٥- الجرح الناتج عن الخطأ في تفسير كلام النقاد وفهمه فهماً خاطئاً.

ومثاله: ما رواه ابن الجنيد قلت ليحيى: حدثنا يحيى بن بكير عن ابن وهب عن مالك قال:" دخلت على عائشة بنت سعد فسألتها عن بعض الحديث فلم أرض أن آخذ عنها شيئا لضعفها.! فقال يحيى بن معين: عنى ضعف بدنها، عائشة بنت سعد ثقة"[١٦].

٦- الجرح الناتج عن عدم معرفة مصطلحات النقاد وفهم مدلولاتها[١٧].

من الضوابط المهمة في عملية الموازنة بين الجرح والتعديل مراعاة ما إذا كان للجارح أو المعدل الذي يطلق حكمه اصطلاحات خاصة به؛ إذ قد يكون مدلول ذلك المصطلح عند من يطلقه مغيراً لما هو عند غيره من نقاد الرجال. ولهذا فإن المطلع على علم الرجال كثيراً ما يصادفه عبارات تشير إلى مراد الشيخ الفلاني من الاصطلاح الفلاني.

فمن أمثلة ذلك قول يحيى بن معين: (فلان لا بأس به) يعني (ثقة) وقوله (فلان ليس بشيء) (يعني أن أحاديثه قليلة جدا)[١٨].

وعليه فلا يفهم من قول ابن معين (لا بأس به) ما يفهم من غيره إذا قالوا ذلك. وقد نص هو نفسه على ذلك فقد ذكر البدر بن جماعة في مختصره قال: قال ابن معين إذا قلت (لا بأس به) فهو (ثقة) وهذا خبر عن نفسه[١٩]!.

وكذلك الحال معه- أي ابن معين- إذا قال: (فلان يكتب حديثه) فإنه من اصطلاحاته الخاصة. حيث يعني عنده إنه من الضعفاء.

فقد ذكر الذهبي في ميزانه في ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعاني قول ابن معين فيه فقال:" قال ابن معين يكتب حديثه أنه في جملة الضعفاء"[٢٠].

ومثاله قول أحمد بن حنبل في بعض الرواة (هو كذا وكذا). ففي ترجمة الذهبي ليونس بن أبي إسحق السبيعي أن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال:" سألت أبي عن يونس بن أبي إسحق؟! فقال: كذا وكذا".

قال الذهبي:" هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرا فيما يجيبه به والده وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين"[٢١].

٧- الجرح الناتج عن عدم الدقة في نقل كلام النقاد بعينه وليس روايته بالمعنى أو بتحريف الألفاظ عن معانيها.

يقول اللكنوي:" كثيراً ما تجد في ميزان الاعتدال وغيره في حق الرواة نقلا عن يحيى بن معين (إنه ليس بشيء) فلا تغتر به ولا تظنن أن ذلك الراوي مجروح بجرح قوي؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة عبد العزيز بن مختار البصري ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين من قوله (ليس بشيء) يعني أن أحاديثه قليلة"[٢٢].

فإذا وجدت في ترجمة الراوي "وثّقه فلان" أو "ضعفه فلان" أو "كذبه فلان" فلتبحث عن عبارته فقد تكون نقلت عنه بالمعنى، ولم يذكر ذلك في الراوي نصاً[٢٣].

٨- الجرح الناتج عن نزعة التشدد عند النقاد.

من الشروط المعتبرة في الناقد أن لا يكون من المتشددين الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح؛ ومثاله قول الإمام الذهبي في الميزان في محمد بن الفضل السدوسي شيخ الإمام البخاري، الملقب بعارم بعد أن ذكر توثيق الدارقطني له: قلت أي الذهبي:" فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان في عارم:" اختلط في آخر عمره، وتغير حديثه حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعرف هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشيء منها" قلت: (القائل الذهبي) ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم"؟[٢٤]. وقد ذكروا ابن حبان، والنسائي، ويحيى بن معين في المتشددين[٢٥].

يقول رضا أحمد صمدي:" أرى أن إطلاق التشدد والتساهل أو التوسط على ناقد ما غير سديد، فكل ناقد له تشددات وتساهلات، والأوفق اعتبار نقده بغيره من النقاد، والحكم عليه على ضوء تفرده وشذوذه في النقد كما يعلم ذلك من تصرفات أئمة النقد أمثال: الذهبي، فهو من المعروفين بالاستقراء الواسع في نقد الرجال"[٢٦].

ومثاله أيضا ما جاء في ترجمة عباد بن عباد المهلبي قال فيه الذهبي:" (وثقوه وحديثه في الكتب) وقال أبو حاتم: (لا يحتج به) قلت: (الذهبي) أبو حاتم متعنت في الرجل"[٢٧].

ومن أمثلة ما وقع من التعارض في الراوي الواحد وكان منشؤه تعنت الجارحين أيضا ما أخرجه الذهبي في ميزانه في ترجمة (سويد بن عمرو الكلبي) بعد ما نقل توثيقه عن ابن

معين وغيره فقال:" أما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال:" كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحيحة المتون الواهية"[٢٨].

٩- الجرح الناتج عن ناقد أضعف من الراوي المجروح.

لا بد من الموازنة في الجرح والتعديل مراعاة عدالة الجارح فقد يكون من يصدر الجرح بحق رواة الحديث؛ هو نفسه مجروحا، وبالتالي فلا يكون لجرحه وزن أمام تعديل المعدلين؛ لأنه جرح فاقد لشروط صحته أن يكون الجارح عدلا. وكذلك بالنسبة إلى التعديل فلا يعبأ بتعديل صادر عن شخص فاقد للعدالة فمن ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي قال ابن حجر: (قال عنه) ابن عدي قِبلة أهل العراق ووثقوه وكتب عنه علي بن المديني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي قلت(ابن حجر):" لم يلتفت أحد إلى هذا القول؛ بل الأزدي غير مرضي"[٢٩].

وقال في موضع آخر:" لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"[٣٠]. ومنه أيضا قول عبد الرحمن بن يوسف بن خراش في عمرو بن سليم الزرقي (ثقة في حديثه اختلاط) فعلق ابن حجر على هذا بقوله:" ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا ينظر إليه"[٣١].

ومنه أيضا:" وقول الأزدي لا عبرة فيه إذا أنفرد"[٣٢].

١٠- الجرح الناتج عن ناقد ليس من أهل الخبرة في الحكم على الرواة.

قال الخطيب:" إذا صدر الطعن ممن هو ليس أهلاً لذلك لضعف فيه، كالكديمي، والأزدي[٣٣]. فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه، وكذا تعديله ما لم يوافقه فيه غيره.

ومنه أيضا: ما طعن فيه على الفضيل بن عياض، يقول الذهبي في ترجمته للفضيل (وهو حجة كبير القدر ولا عبرة بما نقله أحمد بن أبي خيثمة سمعت قطبة بن العلاء يقول:" تركت حديث فضيل بن عياض؛ لأنه روى أحاديث أزرى (بها) على عثمان بن عفان، قلت: فلا نسمع قول قطبة ليته اشتغل بحاله فقد قال البخاري:" فيه نظر"، وقال النسائي وغيره: ضعيف"[٣٤].

١١- الجرح الناتج عن تفرد الناقد وشذوذه عن جمهرة النقاد وصيارفة الصنعة الحديثية.

ومعنى هذا أن الجرح وإن كان الجمهور على أنه يثبت بقول واحد من أهل الجرح والتعديل؛ لكن ليس هذا محل اتفاق وليس مرضيا من قبل كل الجارحين؛ فأئمة الجرح غير المتشددين منهم يقبل تفردهم، وغيرهم لا يقبل إذا عارضه تعديل المعدلين؛ بل يراعى وجود المتابع له من عدمه.

قال العلائي في كتاب المختلطين في ترجمته لهشام بن عروة بن الزبير:" ذكر ابن القطان في أثناء كلام له أن هشاما هذا تغير واختلط وهذا القول لا عبرة به لعدم المتابع"[٣٥].

وقال عمر بن علي الأندلسي معلقاً على حديث النبي ﷺ:" المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحُلي ولا تكتحل ولا تختضب"[٣٦]، وأخطأ ابن أبي حزم حيث قال:" لا يصح لأجل إبراهيم ابن طهمان وقال أنه ضعيف، وإبراهيم هذا احتج به الشيخان، وزكاه المزكون ولا عبرة بانفراد ابن عمار الموصلي بتضعيفه"[٣٧].

١٢- الجرح الناتج عن تعارض الجرح والتعديل[٣٨].

فَصَّلَ المعلمي القول في المسألة فقال:" إذا اختلفوا في راوٍ فوثقه بعضهم ولينه بعضهم، ولم يأت في حقه تفصيل فالظاهر أنه وسط فيه لين مطلقاً، وإذا فصلوا أو أكثروا الكلام في راوٍ فثبتوه في حال، وضعفوه في أخرى؛ فالواجب أن لا يؤخذ حكم ذاك الراوي إجمالاً إلا في حديث لم يتبين من أي الضربين هو، فأما إذا تبين فالواجب معاملته بحسب حاله"[٣٩].

ومنه قول عباس الدُّوري في ترجمة ثواب بن عتبة:" سمعت يحيى يقول:" (شيخ صدق)؛ فإن كُنْتُ كتبتُ عن أبي زكريا (يحيى بن معين) فيه شيئاً، أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله"[٤٠].

ومنه أيضا: فقد سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه. فقال:" (ليس به بأس). قال: قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبُري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف"[٤١]. فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو بالنسبة لسعيد المقبُري وليس تضعيفاً مطلقاً[٤٢].

١٣- الجرح الناتج عن الناقد المتأخر لمخالفته أحكام المتقدمين في توثيق نفس الراوي.

يقصد بهذا المظهر أنه إذا جرح المُجَرِحُ راوياً سبق لأئمة الجرح والتعديل تعديله؛ فإن جرح المتأخر لا يكون من القوة بحث يمكن معه إسدال الستار على ذلك الراوي وسحب الثقة عنه بعد أن ثبت تعديله من قبل أئمة الجرح المتقدمين. وذلك أن القرب الزمني من الراوي يعطي لأقوالهم فيه قوة وثباتا في حقه أكثر من أقوال من هو أبعد عنه منهم، لعلمهم ومعرفتهم به فقلما تجد راويا لا يعرفه الجهابذة الأوائل.

ومثاله: أن أبان بن صالح القرشي وثقه ابن معين[٤٣]، والعجلي[٤٤]، ويعقوب بن شيبة[٤٥]، وأبو زرعة[٤٦]، وأبو حاتم[٤٧]. وقال النسائي: (ليس به بأس)[٤٨]. ثم جاء بعد هؤلاء جميعا ابن عبد البر، وابن حزم فحاولا تضعيفه: فقال ابن عبد البر أنه:" (ضعيف)[٤٩]. وقال ابن حزم مرة:" (ليس بالمشهور)[٥٠]، ومرة" قال: (ليس بالقوي)"[٥١].

فكلام هؤلاء بعد توثيق الأوائل له لا يقدح في أبان بن صالح القرشي!. حتى يقول ابن حجر بعد نقله لكلام الأئمة فيه:" وهذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه فلم يضعف أبانا أحد قبلهما ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه"[٥٢].

١٤- الجرح الناتج عن اختلاف دلالة لفظ التجريح.

ومنشأ هذا الخطأ يكون من اختلاف نسخ الكتاب أو التسرع في تفسير معاني الكلمات التي ظاهرها يفيد التجريح وهي خلاف ذلك.

ومنه ما قاله الذهبي في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي:" (صدوق، أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء)"، وعمدته في ذلك مقالة الإمام البخاري:" "تركناه"، كذا نقل فوَهِم على البخاري إنما قال البخاري:" تركناه حيّاً سنة اثنتي عشرة ومائتين"[٥٣].

قال ابن حجر:" وقال ابن حبان في كتاب الثقات[٥٤]:" كان مُتْقناً" ثم غفل غفلة شديدة فذكره في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال:" تركناه" وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف، وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه:" تركناه حيّاً سنة اثنتي عشرة" - يعني ومائتين-، فسقط من نسخة ابن حبان لفظة: (حيّاً) فتغير المعنى"[٥٥].

وقد تختلف دلالة اللفظ جرحاً وتوثيقاً باختلاف ضبطه. مثل قولهم: "فلان مُوْد" فإن "مُود" بالتخفيف بمعنى هالك. من قولهم: "أوْدى فلان" أي: هلك. وبالتشديد مع الهمزة "مُؤدّ" أي حسن الأداء[٥٦].

١٥- الجرح الناتج عن خطأ نسبة الجرح إلى الإمام المحكي عنه.

قال الآجري: قلت لأبي داود:" حكى رجل عن شيبان الأبلي أنه سمع شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى؛ فإنه شريف لا يكذب. واكتبوا عن الحسن بن دينار؛ فإنه صدوق. فكذب الذي حكى هذا. قال أبو عبيد: غلام خليل حكى هذا عن شيبان. فقال أبو داود:" كذب الذي حكى هذا"[٥٧].

وقال حمزة بن يوسف السهمي:" سألت أبا بكر عن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره في الشيوخ في الجرح، هل يقبل قوله؟ قال:" لا يقبل"[٥٨].

*- المبحث الثاني: الجرح المخالف لمقاييس النقد المتعلق بالراوي المجروح.

١- الجرح الناتج عن الخطأ في اسم الراوي ونسبه.

مثاله ما رواه الذهبي في ترجمته عبد الله بن بكير (خ م ق) فقال:" الإمام المحدث الحافظ الصدوق أبو زكريا القرشي المخزومي مولاهم البصري، كان غزير العلم، عارفا بالحديث، وإمام الناس، بصيرا بالفتوى، صادقا دينا، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، وقال مرة ليس بثقة وهو جرح مردود فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثا منكرا"[٥٩].

قال ابن حجر في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي مولى عمرو بن حريث أحد رجال البخاري، رداً على قول النسائي فيه: ليس بذلك القوي، قول عثمان الدرامي، متروك قال:" أما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدرامي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براوٍ آخر اتفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى"[٦٠].

قال عبد الرحمن الخميسي:" وجرح الدارمي يدل على أنه عن غير علم والله أعلم"[٦١].

٢- الجرح الناتج عن الحكم على الراوي بتخصص معين بخلاف الحكم عليه عموماً.

قد يتخصص الراوي في فن من فنون الرواية بسبب ما يبذله فيه من جهد في تلقيه وأدائه، فيكون حجّة في ذلك الفن[٦٢]، وأمّا ما سواه من فنون الرواية فقد يحتج به فيه، وقد تقصر درجته عن الاحتجاج، وربما قصرت عن درجة الاعتبار.

ومثاله عاصم بن أبي النجود المقرئ المشهور. قال الحافظ الذهبي:" كان عاصم ثبتاً في القراءة، صدوقاً في الحديث. وقد وثقه أبو زرعة[٦٣]وجماعة[٦٤]، وقال أبو حاتم: محله الصدق[٦٥]. وقال الدارقطني: في حفظه شيء[٦٦]. يعني: للحديث لا للحروف. وما زال في كل وقت يكون العالم إماماً في فن مُقصّراً في فنون وكذلك كان صاحبه حفص بن سليمان ثبتاً في القراءة واهياً في الحديث، وكان الأعمش بخلافه كان ثبتاً في الحديث ليناً في الحروف"[٦٧].

وأيضاً:" عاصم بن بهدلة الكوفي، مولى بني أسد، ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم"[٦٨].

قال ابن حجر في شأن عاصم:" صدوق له أوهام، حجّة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون"[٦٩].

وكذلك محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم. قال الحافظ ابن حجر:" إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيّع والقدر"[٧٠]. أخرج له البخاري تعليقاً، وأخرج له مسلم في المتابعات، فهو إمام في المغازي، وأما في أحاديث الأحكام فحديثه حسن متى صرّح بالسماع ولم يخالف من هو أوثق منه[٧١].

وهناك أفراد اشتهروا بفن معين لكن لا يُلتفت إلى مروياتهم فيه إذْ كانوا مجروحي العدالة؛ كأبي مِخنَف لوط بن يحيى الأزدي[٧٢]، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي[٧٣].

٣- الجرح الناتج بحق من اشتهرت عدالته وظهرت إمامته.

لا يقبل الجرح بحق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، ولذلك لا يُلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا إلى كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب لو صحّ لتوفرت الدواعي على نقله[٧٤].

وقد صحّ عن ابن معين أنه تكلم في الإمام الشافعي، لذا قال الذهبي:"قد آذى ابن معين نفسه بذلك ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإنّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل ونُقدِّمُه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من ليَّنه الجمهور، أو بتضعيف من وثّقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذّ"[٧٥].

وفي مقابل ذلك لا يؤخذ بتوثيق إمام لراوٍ اتفق الأئمة على تركه ولذلك أعرضوا عن توثيق الإمام الشافعي لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم[٧٦].

٤- الجرح الناتج بحق راوي ليس من هو بين أيدينا.

ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار ما إذا كان الجرح صحيحا ثابتا في حق المجروح. فكم من جرح ألصق بأناس هم منه براء ولكنهم جرحوا خطأ أو توهما. وفي سبيل دفع احتمالية الوقوع بمثل هذا المحذور يجب على طلاب الحقيقة والإنصاف أن يطلعوا على جميع ما قيل في ذلك الراوي لكي يستطيعوا أن يقتربوا من الحقيقة أكثر وأكثر.

مثاله: ما جرح به الراوي على سبيل التوهم ما ذكره ابن حجر في ترجمة هارون الغنوي بقوله:" وأما قول المؤلف وهاه شعبة فيما قيل، فأجاد في تمريض هذا القول ولا أصل لذلك عن شعبة؛ وإنما قال ابن الجوزي في الضعفاء له قال شعبة: لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أقول حدثنا أبو هارون الغنوي كذا نقل ابن الجوزي وهذا خطأ نشأ عن تصحيف وإنما هو أبو هارون العبدي، وهو عمارة بن جوين مجمع على ضعفه، وقد نقل ابن الجوزي هذا القول عن شعبة في ترجمة أبي هارون العبدي أيضا وهو الصحيح"[٧٧].

فالوهم كان السبب في سحب الثقة عن رجل هو من أهل العدالة والرضا.

٥- الجرح الناتج باعتبار سياق الكلام وقرائن الأحوال المقترنة بالجرح والتعديل.

هذا ضابط خفي إذ يوجب هذا معرفة المناسبة التي أصدر الحكم منها على الراوي فقد يكون الحكم نسبيا باعتبار من قرن معه. فقد يسأل عن المتوسط الحال مقرونا مع الضعفاء فيقال: فلان ثقة وهو لا يريد أنه ثقة مطلقا؛ بل مقارنة مع من ذكر من الضعفاء. وقد يسأل كذلك عن المتوسط مقرونا مع من هو أوثق منه فيقال: هو ضعيف ولا يراد أن ضعيف مطلقا.

ومثاله أن عثمان الدارمي سأل يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن فقال: (ليس به بأس) قال قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: (سعيد أوثق والعلاء ضعيف)[٧٨]. أي أن العلاء ضعيف مقارنة بالمقبري وإلا فإن قوله (ليس به بأس) توثيق منه له. وقد نص الإمام السخاوي على هذا فقال:" فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو نسبة لسعيد المقبري وليس تضعيفا مطلقا"[٧٩].

ومنه أيضا قول أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم بن أبي عدي وأزهر بن سعد السمان: (ابن أبي عدي أحب إلى من أزهر)[٨٠]. مع أن أزهر بن سعد هذا لا مجال للكلام في وثاقته (فقد ذكره ابن حبان في الثقات،... وقال ابن معين أروى الناس عن ابن عون وأعرفهم به أزهر"[٨١].

٦- الجرح بما لا يُعَدُ جرحاً في الراوي كاستعمال المباحات.

تواطأ المحدثون على العناية بسبر أحوال الرواة والمرويات، وتصدى لهذا الشأن جهابذتهم الذين عُرفوا بسعة الاطلاع والتيقظ وحدة الذكاء والموسوعية، ونشأ عن ذلك رصيد هائل من أحكام الجرح والتعديل عن الأئمة على تعاقب العصور، فعمد نقاد الحديث إلى وضع ضوابط للتعامل مع هذا الرصيد الضخم من معلومات الجرح والتعديل فاستقرؤوا أحكام الجرح والتعديل ثم استنبطوا قواعد عامة حتى يتم تناول هذا الرصيد من معلومات الجرح والتعديل على أساس علمي[٨٢].

فوقوع الراوي في الشيء من ذلك لا يجوز أن يعد قادحاً، إذ استعمال المباح مشروع، ولا يقدح في العدالة استعمال المشروعات، ولا يصح أن تكون مفسقات، وإن جرى العرف بتركها على التحقيق، فإن العرف لا يصلح دليلاً على المنع مما أباحه الله عز وجل ورسوله ﷺ.

وما يختلف فيه الاجتهاد، فهذا إن فعله الراوي فلا يقدح فيه من جهة ما يكون له معه من عذر المخالفة، وخلاف العلماء في الأحكام كثير بينهم. وقد جاوز بعض النقاد فجرح الراوي أو تركه لمثل ذلك، فمن أمثلته:

أ- لعب الشطرنج: قال شعبة بن الحجاج:" لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق، فرأيته يلعب بالشطرنج، فتركته، فلم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه"[٨٣].

قال الخطيب:" ألا ترى أن شعبة في الابتداء جعل لعبه بالشطرنج مما يجرحه، فتركه، ثم استبان له صدقه في الرواية وسلامته من الكبائر، فكتب حديثه نازلاً"[٨٤]. ولعب الشطرنج مختلف فيه، وهو مكروه في أقل الأحوال وخارم من خوارم المروءة، وقد تركه شعبة أولا ثم روى عنه، وهذا يدل على أنه إنما تركه من باب الورع أو الهجر له كما يهجر المبتدع، ولو كان للتهمة لما كتب حديثه. وناجية بن كعب، قد قال فيه يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، ووثقه العجلي"[٨٥].

ومعروف عن شعبة تشدده في ترك حديث الراوي لشيء رآه منه في غير الحديث، مما يحتمل التأويل أو الخطأ[٨٦].

ب- البخس في الميزان: عن ورقاء بن عمر، قال: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث فلان؟ قال:" رأيته يزن إذا وزن فيرجح في الميزان، فتركت حديثه"[٨٧].

ج- الركض خلف البرذون: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث فلان؟ قال:" رأيته يركض دابته، فتركت حديثه"[٨٨].

وغيرها مما يطول سرده: كعدم التستر في الحمام العام: كالخصيب بن جحدر"[٨٩]، وسماع أصوات الطنابير في بيته كالمنهال بن عمرو"[٩٠]، والبول قائما كسماك بن حرب"[٩١]، وتولي منصب في الدولة: كإبراهيم بن سعد[٩٢]. وابن عُلية، وضرب على حديث ابن عيينة[٩٣]، وعبد الأعلى بن مسهر"[٩٤]، وأحمد بن عبد الملك بن واقد"[٩٥]".

قال يحيى بن سعيد القطان:" لو لم أرو إلا عن كل من أرضى، ما رويت إلا عن خمسة"[٩٦].

قال جديع:" بل والجامعين لأوصاف الورع والعفة حتى المباح المستحسن تركه، كما يدل عليه رأيه في إبراهيم بن سعد، فإبراهيم لم يكن ليعاب في حفظه، إنما عيبه قربه من الحاكم"[٩٧].

ط- أخذ الأجرة على التحديث: ومن هذا القدح على المحدث بأخذ الأجرة على التحديث، وممن عيب به: أبو نُعيم الفضل بن دُكين، وهشام بن عمار، وعلي بن عبد العزيز المكي[٩٨].

وعلل بعضهم القدح بمثل هذه الصورة بأن أخذ الأجرة ربما أغرى المحدث بالزيادة في الحديث من أجل المال، كما قد يغريه بذلك لصوقه بالسلطان؛ لما يجره إلى محاباته. والصواب في جميع ذلك: أن القدح فيها ليس معتبراً، من جهة أننا اشترطنا الصدق لقبول روايته، فإذا ثبت اندفعت به مثل هذه الظنون[٩٩].

٧- الجرح الناتج عن الاقتصار في نقل التجريح دون نقل التعديل.

قال الذهبي في معرض ترجمة أبان بن يزيد العطار، وهو حافظ صدوق إمام، إذ قال:" وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق"[١٠٠].

*- المبحث الثالث: الجرح المخالف لمقاييس النقد المشتركة بين الناقد والراوي:

١- الجرح الناتج عن اختلاف العقائد.

يجب مراعاة عقائد الرواة ومذاهبهم عند الموازنة بين الجرح والتعديل. إذ كثيرا ما ينطلق الناس في توثيقهم وتجريحهم من عقائدهم ومذاهبهم فلا يرون صوابا ولا عدالة فيمن كان على عقيدة أو مذهب يخالف ما هم عليه.

وهذا أمر في غاية الأهمية والخطورة؛ لأن الحكم يجب أن يتجه إلى أمرين لا ثالث لهما العدالة والضبط. فمن كان عدلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ضابطاً لما يروي عالما بما يحيل معاني الألفاظ يجب أن يقبل حديثه بقطع النظر عن مذهبه ومعتقده في الأمور الفرعية التي لا تخرج من الملة[١٠١].

وكذلك الحال فيمن كان معه على توافق تام في العقيدة أو المذهب؛ فإنه قد يتساهل في تعديله ويرفعه فوق ما يستحق بسبب هذا التوافق، قال الذهبي:" قد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك"[١٠٢].

قال ابن حجر:" ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها في التشبع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة، حتى أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية. فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ المحدث، فإنه من غلاة الشيعة؛ بل نسب إلى الرفض، فيتأنى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد"[١٠٣].

ومن هذا القبيل تحامل أهل الحديث على أهل الرأي، فإنه يجب أن يتوقف فيه ويتأنى في قبوله.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة نعيم بن حماد:" إنه كان شديدا على أهل الرأي"[١٠٤].

وقال الذهبي في ترجمة عبد المؤمن بن خلف "أبو يعلى النسفي":" وكان من علماء الظاهرية أخذ الكتب من محمد بن داود الظاهري، وكان شديد الحب للآثار مُحِطاً على أهل القياس"[١٠٥].

وكذلك الطعن بين المحدثين والأشاعرة؛ فاستمع إلى تاج الدين السبكي يتحدث عن الذهبي:" هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحمل مفرط؛ فلا يجوز أن يعتمد عليه وهو شيخنا ومعلمنا، غير أن الحق أحق بالإتباع؛ فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بالأشعري لا يبقي ولا يذر"[١٠٦].

يقول السبكي:" ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله:" وينبغي أن يكون المزكون براء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفا من أن يحملهم ذلك إلى جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع الكثير من الأئمة جرحوا بناء على معتقدهم، وهم المخطئون والمجروح مصيب"[١٠٧].

ومن الأحكام التي تأثرت بين الرواة مصدرها العقيدة (قول بعضهم في البخاري، تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ)[١٠٨].

يقول المناوي:" فيا لله أيجوز لأحد أن يقول في البخاري متروك مع أن الحق في مسألة اللفظ معه؟؛ إذ لا يستريب عاقل في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله؛ وإنما أنكرها أحمد لبشاعة لفظها، وهذا الذهبي من هذا القبيل له علم وديانة وعنده على أهل السنة تحمل مفرط فلا يجوز الاعتماد عليه"[١٠٩].

فاختلاف العقيدة أصبح مطعناً عند بعض العلماء الذين لم يستطيعوا أن يتجردوا عن أهوائهم، وعند بعض الفرق كذلك؛ لأجل هذا كله اشترط كثير من العلماء لقبول الجرح أن يكون مفسرا؛ أي أن يقدم الجارح دليلاً على جرحه لذلك المجروح ليعلم الباعث الحقيقي لذلك الجرح.

يقول الشافعي:" ولا نقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير ما يجرح به الجارح المجروح؛ فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء، ويكفر بعضهم بعضاً، ويضلل بعضهم بعضاً، ويجرحون بالتأويل، فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله بجرح سواء أكان الجارح فقيهاً أو غير فقيه لما وصفت من التأويل"[١١٠].

ومنه قول الدارقطني في (محمد بن مَروان القطان):" شيخٌ من الشيعة، حاطب ليل، لا يكاد يُحدث عن ثقة، متروك"[١١١].

٢- الجرح الناتج عن اختلاف المذهب.

يقول اللكنوي:" كأن يكون أحدهما من أهل الرأي، والآخر من أهل الحديث، فيطعن هذا في رواية ذاك"[١١٢]. جاء في ترتيب المدارك للقاضي عياض(٣/١):" قال أحمد بن حنبل ما زلنا نلعن أهل الرأي ويعلنوننا حتى جاء الشافعي فمزج بيننا"، يريد أنه تمسك بصحيح الآثار واستعملها، ثم أراهم أن من الرأي ما يحتاج إليه، وتنبني أحكام الشرع عليه، وأنه قياس على أصولها ومنتزع منها، وأراهم كيفية انتزاعها، والتعلق بعللها وتنبيهاتها. فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع الأصل، وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع إلا بعد الأصل، وأنه لا غنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولاً"[١١٣].

ويقول اللكنوي:" الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلا المطرود ومن ثم قالوا: لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر، أي إذا كان بلا حجة، لأن المعاصرة تفضي غالباً إلى المنافرة – إلى أن قال فائدة:" قد صرحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة وهو كما أشرنا إليه مقيد بما إذا كانت بغير برهان وحجة، وكانت مبنية على التعصب والمنافرة؛ فإن لم يكن هذا ولا هذا فهي مقبولة بلا شبهة فاحفظه؛ فإنه مما ينفعك في الأولى والآخرة"[١١٤]. ومثاله ما حدث بين البخاري والذهلي في مسالة اللفظ هل هو مخلوق أم لا؟[١١٥].

٣- جرح الأقران والأخذ بالتوهم والمنافسة.

والأقران: هم الرواة الذين اشتركوا في السن واللقي[١١٦].

رد العلماء كلام الأقران بعضهم في بعض ولم يقبلوه؛ لأنه ناشئ عن حسد وعداوة، وما كان كذلك فحقه الرفض وعدم القبول، وقد نص غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين على ذلك ولم يؤثر عن أحد منهم أنه خالف فيه مما يعتبر إجماعاً، ومن هؤلاء الأئمة الذين نصوا على هذا ابن عباس حيث قال:" استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زربها"[١١٧]، وقول مالك بن دينار البصري:" يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء؛ إلا قول بعضهم في بعض؛ فإنهم أشد تحاسداً من التيوس تنصب لهم الشاة الضارب؛ فينب هذا من هاهنا وهذا من هاهنا"[١١٨].

وكثيرا ما تقع مشادات كلامية بين الأقران والمتعاصرين، وهم على درجة من العدالة والوثاقة عندها لا يصلح أن يكون مثل هذا الكلام أساسا للطعن فيهم.

يقول الذهبي:" وكلام الأقران في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويطرح ولا يجعل طعنا، ويعامل الرجل بالعدل والقسط"[١١٩].

قال ابن حجر:" كثيرا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره وكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل"[١٢٠].

ومن أمثلته ما أورده الذهبي في ترجمته لأبي نعيم الأصبهاني:" ولأبي عبد الله بن مندة حط على أبي نعيم من قبل المذهب كما للآخر حط عليه فلا ينبغي أن يلتفت إلى ذلك الواقع الذي بينهما"[١٢١].

وفي طبقات الحفاظ:" قال الذهبي لا يقبل قوله:" أي قول أبي نعيم" فيه (أي في أبي مندة) كما لا يقبل قول أبي مندة في أبي نعيم للعداوة المشهورة بينهما"[١٢٢].

ومنه: قال أحمد بن صالح المصري: قلت لابن وهب: ما كان مالك يقول في ابن سمعان – يعني عبد الله بن زياد بن سمعان – قال:" لا يقبل قول بعضهم في بعض"[١٢٣]. وقال أيضا:" وإن كان ابن سمعان من معاصري الإمام مالك إلا أن كلام الإمام مالك فيه كان بحجة، بدليل أن العلماء مجمعون على ترك حديثه وكذّبه غير واحد منهم"[١٢٤].

قال الذهبي في ترجمة أبي عبد الله محمد بن حاتم بن ميمون السمين وذكره أبو حفص الفلاس فقال:" ليس بشيء، قلت: هذا من كلام الأقران الذي لا يسمع له فإن الرجل ثبت حجة"[١٢٥].

وفي ترجمة أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني قلت:" لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه كما لم نعتد بتكذيبه لابن صاعد، وكذا لا يسمع قول ابن جرير فيه؛ فإن هؤلاء بينهم عداوة بينة"[١٢٦].

٥- وجود عداوة أو تعصب بين المجرح والمجروح.

يرى بعض العلماء أن الناقد متى اشتهرت إمامته فيجب أن يعتمد قوله مع الموازنة بين قوله وقول غيره، لا أن يطرح لأول وهلة لمجرد عداوة بينه وبين المجروح[١٢٧].

ومثال اختلافهم في موجبات التعديل: ما أخرجه الفسوي قال:" سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يونس (عبد الله العمري ضعيف) قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة"[١٢٨]، فعدله أحمد بن يونس بالنظر إلى لحيته وخضابه وهيئته وهو ما لا يعدل به العلماء.

ومثاله: قال اللكنوي:" ولهذا لم يُقبل قول مالك في محمد بن إسحاق صاحب المغازي أنه دجال من الدجاجلة لما عُلِمَ أنه صدر من منافرة باهرة، بل حققوا أنه من حَسَنُ الحديث، واحتجت به أئمة الحديث"[١٢٩].

ولم يُقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري، وقدح الثوري في أبي حنيفة الكوفي، وقدح ابن معين في الشافعي، وقدح أحمد في الحارث المحاسبي، وابن مندة في أبي نُعيم الأصبهاني وغيرهم كثير[١٣٠].

وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح:" نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في "الموطأ" وهما ممن يحتج بهما، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس وذلك نحو ما يذكر عن إبراهيم كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وكذلك من كان قبلهم، ولم يلتفت أهل العلم إلى ذلك، ولا سقطت عدالة أحد إلا ببرهان ثابت وحجة"[١٣١].

٦- التجريح بحركة لا تعني الجرح كحركة أو إشارة.

وسبب اشتراط التفسير في الجرح أن بعض أحكام الجرح في نظر النقاد قد لا تكون قادحا ترد به رواية الراوي في الحقيقة. فمنها:

أ- الإشارة الى اللسان عند السؤال عن الراوي: لما سأل سعيد بن عمرو البرذعي أبا زرعة عن رباح بن عبيدالله فقال:" كان أحمد بن حنبل يقول: وأشار أبو زرعة إلى لسانه أي أنه كذاب، ثم قال لي أبو زرعة: منكر"[١٣٢].

ب- الإشارة الى الفم: قال عبدالملك بن عبدالحميد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن برق له أشياء مناكير، ومعمر قد روى عنه، وكان عنده لا بأس به، وكانت له علة، ثم أشار أبو عبدالله بيده إلى فيه، أي يشرب"[١٣٣].

ج- الإعراض بالوجه: قال محمد بن سعيد بن الرازي سمعت عبد الرحمن بن الحكم بن بشير يذكر عن مهران قال:" مر عبد الوهاب بن مجاهد فسألت سفيان عنه فاعرض عني"[١٣٤]، وجاء في تهذيب الكمال قال:" مهران بن ابي عمر:" كنت مع سفيان الثوري في

المسجد الحرام، فمر عبد الوهاب بن مجاهد فقال سفيان:" هذا كذاب"[١٣٥].
د- تغير الوجه: حدثنا أحمد بن علي قال حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق قال حدثنا إبراهيم بن شماس قال سألت وكيع عن النضر بن شميل فتغير وجهه ورفع حاجبه وقال إن له مشيخة شبه الرضا به"[١٣٦].
وغيرها من الإشارات مما يطول ذكره[١٣٧].
قال الباحث: وأرى أن التجريح بمجرد الإشارة يمكن أن يجاب عليه بالآتي:
١- لا يوجد إشارة واحدة اقتصر فيها علماء الجرح والتعديل على تجريح الراوي؛ وإنما ألحق الإشارة بعبارة. فالاعتماد لم يقم فقط على الإشارة وإنما على العبارة التي يفهم منها صراحة الطعن والتضعيف لذلك الراوي.
٢- احتمال التأويل والتفسير لأي حركة قام بها الناقد والمجرح تفسر بعدة بتفسيرات: بعض العبارات لا تعد جرحًا، وهذه العبارة لا أعلم معناها، فقد يكون المجيب متشددًا مثل شعبة عندما سئل عن شخص فقال: رأيته يركض على برذون. ومثل حماد بن سلمة إذ ذكر عنده راو، فامتخط فعدّه من رأه جرحًا، ويجوز أنّ حمادًا امتخط؛ لأن به مخاطًا. ويجوز أن يكون قول أبي عروبة هروبًا من الجواب[١٣٨].
٣- مقاله الخطيب معلقاً على التجريح بهذه الحركات بقوله:" امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب رد خبره"[١٣٩].
*- المبحث الرابع: الجرح المخالف الناتج عن الأمور المتعلقة بالرواية:
١- تجرح الراوي الذي أخرج له الشيخان في الأصول.
نقل ابن دقيق العيد عن ابن المفضل وهو شيخ والده أنه كان يقول فيمن خَرَّجَ له في الصحيحين:" هذا جاز القنطرة"، وقرر ابن دقيق العيد ذلك بأن من اتفق الشيخان على التخريج لهم ثبتت عدالتهم بالاتفاق بطريق الاستلزام لاتفاق العلماء على تصحيح ما أخرجاه، ومن لازمه عدالة رواته إلى أن تتبين العلة القادحة؛ بأن تكون مفسرة ولا تقبل التأويل[١٤٠].
يقول الذهبي في ترجمة رفاعة بن رافع بن خديج: (قال القطان رد خبر رفاعة وقال: لا يصح؛ لأن رفاعة لا يعلم أحدا روى عنه غير ابنه عبابة ولا يعلم لرفاعة سماعا من رافع قلت(الذهبي):" بعد أن أخرج له البخاري لا يلتفت إلى مضعفه"[١٤١].
٢- تجريح الراوي الذي روى روايتان مختلفتان.
ذكره الخطيب البغدادي في كفايته؛ ولكني لم أعثر على مثال لثقة جُرح؛ لأنه روى حديثين متعارضين[١٤٢].
٣- تجريح الراوي الذي روى حديثاً خالف فيه العقل بظن الناقد.
إذا تأملنا بعض ردود الصحابة ومناقشاتهم، واستدراك بعضهم على بعض؛ فإننا نرتضي القول بأن الصحابة فسحوا الطريق للعقل، للنظر في الحديث، ولكن هذا النظر لم يكن نظر عقلياً مجرداً، بل كان مستنداً إلى اعتبار الأصول والأحكام الثابتة بالأدلة القاطعة[١٤٣].
وكانوا ينكرون أشد الإنكار على من يرد الحديث دون استناد إلى الأصول والقواعد الثابتة أو لمجرد مخالفته لعقله ورأيه[١٤٤].
قال ابن تيمية:" لا يُعلم حديث واحد يخالف العقل، أو السمع الصحيح، إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يُعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ". وقال: والنصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقولٌ بَيِّنٌ قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب"[١٤٥].

ولذا فإن دور العقل يجب أن يكون في تأصيل القواعد العلمية الصحيحة للنقد والجرح والتعديل، والترجيح والتعليل والحكم على الراوي، وغير ذلك. فإذا ثبت الحديث بحسب القواعد العلمية، ونقله إلينا العدل الضابط، وليس في سنده أو متنه ما يخالف أصلاً ثابتاً، فليس لأحد رده لمظنة احتمال الخطأ على رواية، أو لظن مخالفته للعقل[١٤٦]. ومن الأمثلة الشهيرة: حديث الشاة المصراة"، وحديث صلاة النبي ﷺ على ابن سلول. واتهام الرواة بالخطأ. وكذلك حديث خلق التربة[١٤٧].

٤- تجريح الراوي المبتدع مع أنه لم يرو ما يؤيد بدعته.

ورواية الرواة المبتدعة مفصلة عند العلماء؛ لكن المتفق عليه ألا يكون داعية لبدعته، ويتصف بصدق اللهجة؛ فلا يجوز رد رواية من عرف بالتشيع مطلقا أو الإرجاء أو الرفض وغيرها، لكن لا بد من التدقيق؛ فإن روى ما يؤيد بدعته ردت روايته المتعلقة بالبدعة، وأخذ ما سوى ذلك منه إن صح وقورنت رواياته مع روايات غيره والشيخان عندهما روايات كثيرة لأهل البدع مع التفصيل[١٤٨].

ومثاله: فعمران بن حطان الخارجي احتج به البخاري، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء احتج به البخاري ومسلم[١٤٩].

٥- تجريح راو يروي عنه من لا يروي إلا عن ثقة.

قال الخطيب:" إذا قال العالم كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضاً مقبول الحديث كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه"[١٥٠].

ومثاله: قال أبو داود في سؤالاته لأحمد:" سمعت أحمد قال:" أبان بن خالد شيخ بصري لا بأس به كان عبد الرحمن يحدث عنه، وكان لا يحدث إلا عن ثقة"[١٥١].

وقال الإمام أحمد أيضاً فيما نقله عنه الخطيب (الكفاية ص:٩٢)، والذهبي في السير (٢٠٣/٩)، وابن رجب في شرح العلل (٣٧٧/١):" إذا روى عبد الرحمن عن رجل فروايته حجة"[١٥٢].

٦- مراعاة حال الراوي في الرواية عن إقليم معين أو بلد معين أو الرواية من كتاب أو صدر.

وهذا فيه عدة أنواع على النحو الآتي:

أ- كون الراوي قد حدّث عنه أهل إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

ومثاله: زهير بن محمد الخرساني ثم المكي، يروي عنه أهل العراق أحاديث مستقيمة، ويروي عنه أهل الشام أحاديث منكرة. ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، سماع الحجازيين منه صحيح، وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير[١٥٣].

ب- كون الراوي سمع من أهل مِصْرٍ أو أهل إقليم فحفظ حديثهم وسمع من أهل مِصْرٍ أو إقليم آخر فلم يحفظ حديثهم.

ومثاله: إسماعيل بن عيّاش الحمصي إذا حدث عن الشاميين فحديثه جيد، وإذا حدّث عن غيرهم فحديثه مضطرب[١٥٤].

وفرج بن فضالة الحمصي (ضعيف) قال الإمام أحمد:" ما روى عن الشاميين فصالح، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) فمضطرب"[١٥٥].

ج- تضعيف رواية الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه:

ومن أمثلته: يونس بن يزيد الأيلي قال أبو زرعة:" كان صاحب كتاب، فإذا حدّث من حفظه لم يكن عنده شيء"[١٥٦]. وسُوَيد بن سعيد الحدثاني قال أبو زرعة:" أما كتبه فصحاح، كنت أتتبع أصوله وأكتب منها فأما إذا حدّث من حفظه فلا"[١٥٧].

*- النتائج:

مما سبق يتبين بأن الحكم على الرواة مسألة اجتهادية وقد بان لأحدهم ما لم يبن للآخر، فمن علم حجة على من لم يعلم، ولا يقبل قول قائل بدون حجة دامغة، والمعول عليه هو ضبط الرواة وعدالتهم، وإذا ترك الأمر على الغارب فإننا سنضيع السنن، ونتهم أناسا بدون حجة، ومقياس الحكم على الرواة مسألة لا تخضع للأهواء والتصرفات الشخصية؛ بل هو منهج علمي رصين ينبغي أن لا يلتفت فيه لنزعة الشذوذ والتشدد، والوقوع في الخطأ والغفلة في تقييم الرواة.

*- التوصيات:

إعادة دراسة اصطلاحات نقاد الحديث حول الرواة لمعرفة معانيها والوقوف على مظانها للوصول إلى القول الفصل في وثاقة الراوي من عدمها، وما يترتب عليه من قبول حديثه من عدمه حتى لا تضيع السنن، وإعداد موسوعة مفهرسة بأسماء الرواة الثقات وأخرى للضعفاء وثالثة للمختلف فيهم في كتاب موسوعي شامل، ويأتي بعدها دور علماء الجرح والتعديل من أهل التحقيق بوصف الراوي بكلمة واحدة بعد استقراء أقوال المجرحين والمعدلين في الراوي المعين، وصرف النظر كل جرح وطعن للرواة لا يعتبر قادحا في ضبطهم وعدالتهم لكونه مخالف لمقاييس النقد الحديثي العام، وعدم الالتفات لمناهج وسلوكيات بعض صيارفة الحديث في طعن الرواة لكونها خاصة فالعبرة بالعام الشائع لا الخاص النادر.

Abstract

Contraindicated wound of narrative criticism measures

By Adel Harb Bashir Allassamh

This research is a collection of the words of the science of wound and amendment issued by the narrators of their wounds in words that violated the standards of modern criticism of the public, Vohonhm, which is not a reason for the offense and responded Meruithm, which is not the place of agreement between scientists wound and modification, building On the tendency to stress and negligence and error in the name of the narrator and the injury of peers and insulting unexplained or what is not a wound in the usual; Vmumh enters the door of the wound that lengthens and is not narrated, so it is not necessary to narrate and reflect on the wounding of the narrators and modify them; not all criticism is acceptable, which is a work Requires only reading and explanation; Parking on the nature of each judgment and motives.

الهوامش

[1]- رواه أحمد بن حنبل، المسند(٤-١٣٠)(رقم:١٧٢١٣) وقال شعيب: إسناده صحيح". وأبو داود السنن، (٤-٣٢٨ (رقم:٤٦٠٦)، قال الألباني:" صحيح. انظر: الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، الأحكام الشرعية الكبرى (١-٩٩).

[2]- رواه الدارمي، السنن (١-١٤٥).

[3]- الذهبي، محمد بن أحمد،(٢٠٠٤)، سير أعلام النبلاء (٧-٢٤٣).

[4]- الذهبي، سير أعلام النبلاء (٨-٢٩٨)، والخطيب البغدادي، أحمد بن علي،شرف أصحاب الحديث، ص٩١.

[5]- رواه مسلم، الجامع الصحيح (١-١٥). وانظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، ص٨١.

[6]- رواه مسلم في مقدمة الصحيح (١-١٤).

[7]- الداني، عزيز رشيد محمد، أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص٥٨.

[8]- الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص١٣٨.

٩- كالإمام ابن ماجه صاحب السنن مثلاً.

١٠- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (٩-٣٤٤). وانظر: الحرازي، مشهور بن مرزوقي، (مقال كتب في ٢٠٠٧/٥/١٨)، تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي ...، مكتبة صيد الفوائد: www.saaid.net.

[11]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام (٩-٣٨٩،٣٨٨).

[12]- عزيز رشيد الداني، أسس الحكم على الرجال، ص٥١-٥٢.

[13]- شرح العلل (٢-٥٨٢).

[14]- ابن أبي الرازي، علل الحديث (١-٩٢(٢٤٨).

[15]- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (٢-٤٠).

[١٦]- ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، رقم:١٦٩.

[١٧]- انظر: الدليمي، محمود عيدان أحمد، الضوابط المعتبرة في الجرح والتعديل، مجلة العلوم الإسلامية جامعة تكريت، العراق: م١،ع١١: ٢١١ وما بعدها.

[١٨]- ابن حجر، لسان الميزان (١-٩).

[١٩]- اللكنوي، محمد عبد الحي،الرفع والتكميل، ص٢٢١.

[٢٠]- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١-١٩٨)، وفي لسان الميزان (١-١١٨).

[٢١]- المصدر السابق (٧-٣١٨).

[٢٢]- الرفع والتكميل، ص١٥٢. وانظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ٤١٩.

[٢٣]- مزهر، عبد الغني بن أحمد جبر مزهر،(مقال كتب في١٤٢٨/٥/١٢ه)، أصول التصحيح والتضعيف، مكتبة صيد الفوائد،٤٠، رابط المقال:www.saaid.net/book/search.php

[٢٤]- الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٠-٢٦٧).

[٢٥]- اللكنوي، الرفع والتكميل، ص ١٨٠-١٩٤، والعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص٩٠.

[٢٦]- صمدي، رضا أحمد، الجرح والتعديل عند المحدثين، موقع صيد الفوائد:٤٢. الرابط:.faculty.ksu.edu.sa/a_m.

[٢٧]- الذهبي، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص١١٢.

[٢٨]- الذهبي، ميزان الاعتدال (١-٣٩٧). وللمزيد في موضوع تشدد علماء الجرح والتعديل أنظر: الجوابي، محمد طاهر، الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، ص٣٥٦ وما بعدها.

[٢٩]- تهذيب التهذيب (١-٣١).

[٣٠]- المصدر السابق (٤-٣٤٩).

[٣١]- مقدمة فتح الباري، ص٣٨٦.

[٣٢]- المصدر السابق، ص٤٣١.

[٣٣]- الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١-٢٨٦).

[٣٤]- الذهبي، سير أعلام النبلاء (٨-٤٤٨). وانظر: الخميسي، عبد الرحمن إبراهيم، مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، م١،ع١٠: ١٤١ وما بعدها.

[٣٥]- العلائي، خليل بن كيكلدي بن عبد الله، المختلطين، ص١٢٦.

[٣٦]- أخرجه أحمد (٦-٣٠٢)(رقم:٢٦٦٢٣) تعليق شعيب الأرنؤوط:" إسناده صحيح". والنسائي، المجتبى من السنن (٦-٢٠٣)(رقم:٣٥٣٥)، وأبو داود (٢-٢٩٢)(رقم:٢٣٠٤) قال الألباني:" صحيح".

[٣٧]- الواديَاشي، عمر بن علي بن أحمد، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢-٤١٧) وحَسَّن إسناده. انظر: العسقلاني، التلخيص الحبير (٣-٥٠٦)(١٦٤٥).

[٣٨]- انظر: العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد، ضوابط الجرح والتعديل، مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي، ص٦٠-٦٣.

[٣٩]- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢-٣٣).

[٤٠]- ابن معين، تأريخ ابن معين - رواية الدوري (٤-٢٧٢).

[٤١]- ابن معين، تأريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي، ص١٧٤،١٧٣.

[٤٢]- انظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١-٣٧٧).
[٤٣]- تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي، ص٧٢.
[٤٤]- العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات (١-١٩٨).
[٤٥]- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢-١١).
[٤٦]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢-٢٩٧).
[٤٧]- المصدر السابق (٢-٢٩٧).
[٤٨]- تهذيب الكمال (٢-١١).
[٤٩]- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١-٣١٢).
[٥٠]- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار (١-١٩٨).
[٥١]- المصدر السابق (٧-١٣٧).
[٥٢]- تهذيب التهذيب (١-٩٥).
[٥٣]- ميزان الاعتدال (١-٣١٨). والبخاري، التاريخ الكبير(٢-٧٦)، وفي نسخته المخطوطة من مكتبة كوبريلي قال أبو عبد الله:" ومات بعدنا".
[٥٤]- انظر: البستي، محمد بن حبان بن أبي حاتم، الثقات (٨-١٤١).
[٥٥]- هدي الساري، ص٣٩٣.
[٥٦]- انظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب (٣-٤٧١)، والسخاوي، فتح المغيث (١-٣٧٧).
[٥٧]- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص٩٥٦.
[٥٨]- الدراقطني، علي بن عمر، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، ص١٦٦. وانظر: العوني، الشريف حاتم بن عارف، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، ص٢٥.
[٥٩]- الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٠-٦١٣،٦١٤).
[٦٠]- انظر: هدى الساري، ص٣٨٥- ٣٨٦.
[٦١]- الخميسي، مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، ص١٤٠.
[٦٢]- انظر: شرح علل الترمذي (٢-٥٥٤).
[٦٣]- انظر: الجرح والتعديل (٦-٣٤١).
[٦٤]- انظر: تهذيب الكمال (١٣-٤٧٦،٤٧٧).
[٦٥]- عبارة أبي حاتم: "محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ". الجرح والتعديل (٦-٣٤١).
[٦٦]- الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني، ص٤٩، رقم ٣٣٨.
[٦٧]- سير أعلام النبلاء (٥-٢٦٠).
[٦٨]- ميزان الاعتدال (٢-٣٥٧).
[٦٩]- العسقلاني، تقريب التهذيب، ص٢٨٥.
[٧٠]- المصدر السابق، ص٤٦٧.
[٧١]- انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٧-٤١)، والعسقلاني، هدي الساري، ص٤٥٨.
[٧٢]- انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال:٣-٤١٩.
[٧٣]- انظر: المصدر السابق (٤-٣٠٤،٣٠٥).
[٧٤]- السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى (٢-١٢)، وقاعدة في الجرح والتعديل، ص٢٤- ٢٨.
[٧٥]- الذهبي، ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق، ص٤٩.
[٧٦]- ميزان الاعتدال (١-٥٧).
[٧٧]- لسان الميزان (١-٨٣).

[٧٨]- تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، ص١٧٢-١٧٤.

[٧٩]- السخاوي، فتح المغيث(١-٣٧٧).

[٨٠]- تهذيب التهذيب (١-١٧٧).

[٨١]- المصدر السابق.

[٨٢]- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص٥٣.

[٨٣]– أخرجه الخطيب في " الكفاية"، ١٨٣. بإسناد صحيح.

[٨٤]- يحيى بن معين، سؤالات ابن الجنيد النص، ص٥٥٩.

[٨٥]- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (٨-٤٨٦)، والعجلي، معرفة الثقات (٢-٣٠٨).

[٨٦]- جديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، (١-٢٣٢).

[٨٧]- أخرجه ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١-٣٠) وإسناده حسن، وبعضه أخرجه الخطيب في " الكفاية، ص١٨٢.

[٨٨]- المصادر السابقة.

[٨٩]- العقيلي، محمد بن عمر بن موسى، الضعفاء الكبير (٢- ٣٠). وإسناده صحيح.

[٩٠]- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (١-١٧٢).

[٩١]- ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث، رقم:١٢٧٩.

[٩٢]- المديني، علي بن عبد الله بن جعفر، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، النص:٧٦، وأحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (١-١٢٥).

[٩٣]- سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني: النص:٨٢.

[٩٤]- أبن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل(١- ٢٨٩). والنصري، عبد الرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة (١-٣٨٢).

[٩٥]- المزي، تهذيب الكمال (١-٣٩٣).

[٩٦]- ابن معين، تأريخ ابن معين رواية الدوري (٢-٦٤٦).

[٩٧]- تحرير علوم الحديث (١-٢٣٤).

[٩٨]- الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص٦١. والكافي، وأبو بكر، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص٦٠.

[٩٩]- عبد العزيز بن عبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ص٦٧.

[١٠٠]- الذهبي، ميزان الاعتدال (١-١٦).

[١٠١]- الدليمي، ضوابط الجرح والتعديل (١٩٣- ١٩٤).

[١٠٢]- الذهبي، الموقظة في مصطلح، ص٨٤.

[١٠٣]- ابن حجر، لسان الميزان (١- ١٦).

[١٠٤]- ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠- ٤٦٠).

[١٠٥]- الذهبي، تذكرة الحفاظ (٣-٨٦٦).

[١٠٦]- السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (١- ١٩٠).

[١٠٧]- السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل، ص١٢.

[١٠٨]- المصدر السابق، ص١٣.

[١٠٩]- يعني القول أن التلفظ بالقرآن مخلوق، وليس قديما. انظر: المناوي، عبد الرؤوف، اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر (١-٢٣٢).

[١١٠]- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم مع مختصر المزني (٧-٥٣،١٢٤).

[١١١]- الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني: ترجمة رقم:٤٥٨.

[١١٢]- اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٤٢١- ٤٢٢.

[١١٣]- اليحصبي، عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (١-٢٢).

[١١٤]- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ص٤٣٩.

[١١٥]- السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (٢-٢٢٨-٢٣٠).

[١١٦]- العسقلاني، نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، ص٧٢.

[١١٧]- الخطيب، جامع بيان العلم (٢-٢٩٥).

[١١٨]- جامع بيان العلم (٢-٢٩٥).

[١١٩]- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص٤٦.

[١٢٠]- لسان الميزان (١-١٦).

[١٢١]- الذهبي، تذكرة الحفاظ (٣-١٠٩٧).

[١٢٢]- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ (١-٤٠٩).

[١٢٣]- تهذيب التهذيب (٥-٢٢٠).

[١٢٤]- المصدر السابق (٥-٢١٩-٢٢١).

[١٢٥]- الذهبي، سير أعلام النبلاء (١١-٤٥١).

[١٢٦]- الذهبي، تذكرة الحفاظ (٢-٧٧٢).

[١٢٧]- الأعظمي، محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين. نشأته، وتاريخه، ص٤٢-٤٥، والمعلمي، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/٥٤-٥٧).

[١٢٨]- الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتأريخ (٢-٦٦٥).

[١٢٩]-الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية (١-١٠٧)، وابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، فتح القدير (١-١٥٩).

[١٣٠]- اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٤١١- ٤١٥. والعسقلاني، هدي الساري (٢-١١٢).

[١٣١]- البخاري، جزء القراءة خلف الإمام، ص١٤.

[١٣٢]- الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي (٢-٣٦٠).

[١٣٣]- ضعفاء العقيلي (٣-٢٥٩).

[١٣٤]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١-٧٧).

[١٣٥]- المرجع السابق (١-٧٦)، والمزي، تهذيب الكمال (١٨-٥١٧).

[١٣٦]- ضعفاء العقيلي (٤-٢٩٣).

[١٣٧]- وللمزيد من الإشارات والحركات التي يعبر عنها بالتجريح أو التعديل؛ ينظر بحث: الصغير، حصة بنت محمد، (٢٠٠٨)، أوجز العبارة بالجرح والتعديل والإشارة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، م:١ ع:٧٢.

[١٣٨]- الوادعي، مقبل بن هادي، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، سؤال رقم:١١١.

[١٣٩]- الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص١١٣-١١٤، والسيوطي، تدريب الراوي (١-٣٠٦).

[١٤٠]- فتح الباري (١٣-٣٨٤).

[١٤١]- ميزان الاعتدال (٨-١٠٣).

[١٤٢] - الكفاية في الرواية:٤٣٣

[١٤٣]- الدميني، مسفر عزم الله، مقاييس نقد متون السنة، ص٢٦١.

[١٤٤]- وانظر للأمثلة على ذلك المصدر السابق، ص٥٥- ٦٠، والزركشي، محمد بن عبد الله، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة.

[١٤٥]- ابن تيمية، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل (١-١٥٠).

[١٤٦]- عبد الغني المزهر، أصول التصحيح والتضعيف، ص١٨- ١٩.

[١٤٧]- وللمزيد أنظر: مسفر عزم الله الدميني، ص١١١ وما بعدها.

[١٤٨]- الخميسي، مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، ص١٤٧ وما بعدها.

[١٤٩]- تدريب الراوي (١- ٣٢٦).

[١٥٠]- الكفاية في علم الرواية، ص٩٢.

[١٥١]- ص٣٣٨-٣٣٩.

[١٥٢]- الكفاية في علم الرواية، ص٩٢.

[١٥٣]- الخليلي، الخليل بن عبد الله القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ص٤١٨.

[١٥٤]- عبد العزيز محمد العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ص٧٧.

[١٥٥]- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (١-٣٢٩).

[١٥٦] - شرح علل الترمذي (١-٣٠٩).

[١٥٧]- المصدر السابق (١-٣١٢).

***- قائمة المصادر والمراجع حسب ورودها في البحث**

- ابن أبي حاتم الرازي،(١٩٥٠)، الجرح والتعديل، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد،(١٩٧٦)، فتح القدير، ط٢، دار الفكر، بيروت.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم،(١٩٩٧)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، (ط بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد،(سنة بدون) المحلى بالآثار، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، ط بدون، دار الفكر، بيروت.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد،(١٩٨٨)، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، الدار السلفية، بومباي.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد،(١٩٩٩)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد،(١٩٧٧)، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، دار الملاح، دمشق.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري،(٢٠٠٣)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن عبد البر،(١٩٩٣)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط١، دار ابن الجوزي، الرياض.
- ابن عدي، عبد الله بن محمد لجرجاني،(١٩٨٨)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط٣، دار الفكر، بيروت.
- ابن معين، يحيى،(١٩٧٩)، تأريخ ابن معين - رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- ابن معين، يحيى،(١٩٧٩)، تأريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ابن معين، يحيى،(١٩٨٧)، سؤالات ابن الجنيد، تحقيق: أحمد نور سيف، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله(٢٠٠١)، الأحكام الشرعية الكبرى، تحقيق: حسين بن عكاشة، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.
- الأعظمي، محمد مصطفى،(١٩٨٢)، منهج النقد عند المحدثين. نشأته، وتاريخه، ط٢، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض.
- البخاري، محمد بن إسماعيل،(١٩٨٦)، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، (ط بدون)، دار الفكر، بيروت.
- البخاري،(١٩٧٩)، جزء القراءة خلف الإمام، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، ط١، المكتبة السلفية، لاهور.
- البستي، محمد بن حبان بن أبي حاتم،(١٩٧٨)، الثقات، ط١، دار الفكر، بيروت.
- البستي، (١٩٨١)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار الوعي، حلب.
- الجوابي، محمد طاهر(١٩٩٧)، الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، ط١، الدار العربية للكتاب، تونس.
- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري،(١٩٧٧)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحرازي، مشهور بن مرزوقي، (مقال كتب في ٢٠٠٧/٥/١٨)، تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي، مكتبة صيد الفوائد: www.saaid.net.
- الخطيب، أحمد بن علي،(١٩٨٣)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، ط١، مكتبة المعارف، الرياض.
- الخطيب، (١٩٩٠)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: محمد الحافظ التيجانى ورفيقيه، ط١، دار ابن تيمية،

القاهرة.
- الخطيب، (٢٠٠١)، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها وورادِيها، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الخطيب، (٢٠٠٣)، جامع بيان العلم، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط١، مؤسسة الريان، دار ابن حزم.
- الخطيب، (١٩٧١)، شرف أصحاب الحديث، تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، ط١، مطبعة جامعة أنقرة، تركيا.
- الخليلي، الخليل بن عبد الله القزويني،(١٩٨٨)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد إدريس، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.
- الخميسي، عبد الرحمن إبراهيم،(٢٠٠٥)، مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، مجلة جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، اليمن م١،ع١٠.
- الدارقطني، علي بن عمر،(١٩٨٣)، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، ط١، كتب خانه جميلي، باكستان.
- الدراقطني، (١٩٨٤)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن،(١٩٨٦)، السنن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الداني، عزيز رشيد محمد،(٢٠٠٦)، أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الدليمي، محمود عيدان أحمد،(٢٠١٢)، الضوابط المعتبرة في الجرح والتعديل، مجلة جامعة تكريت، العراق/العلوم الإسلامية، تكريت:م١،ع١١.
- الدميني، مسفر عزم الله،(١٩٨٤)، مقاييس نقد متون السنة، ط١،(لا يوجد دار نشر يطلب الكتاب من المؤلف، الرياض).
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان،(٢٠٠٤)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ورفاقه، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الذهبي، (١٩٦١)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة، بيروت.
- الذهبي، (١٩٩٢)، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق: محمد الموصلي، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- الذهبي، (١٩٨٥)، ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق، تحقيق: محمد شكور، ط١، مكتبة المنار، الأردن.
- الذهبي، (١٩٨٤)، الموقظة في مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- الذهبي، (١٩٥٣)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم،(١٩٨٥)، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد،(١٩٨٢)، أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي، تحقيق: سعدي الهاشمي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الزيلعي، عبد الله بن يوسف،(١٩٣٦)، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، ط١، دار الحديث، مصر.
- الزركشي، محمد بن عبد الله،(١٩٧٠)، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت.
- السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي،(١٩٩٢)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط٢، دار هجر، القاهرة.
- السبكي، (١٩٧٨)، قاعدة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، دار الوعى، حلب.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث،(بدون سنة)، السنن، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،(ط بدون)، دار الفكر- بيروت.
- السجستاني، (١٩٧٩)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري،

ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- السيوطي، عبد الرحمن ابن أبي بكر،(١٩٧٢)، طبقات الحفاظ، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.
- السيوطي، عبد الرحمن ابن أبي بكر،(١٩٦٤)، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٣، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- الشافعي، محمد بن إدريس،(١٩٨٠)، الأم مع مختصر المزني، ط١، دار الفكر، بيروت.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي،(٢٠٠٨)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الشقير وزميليه، ط١، دار ابن الجوزي، الرياض.
- الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن،(١٩٨٤)، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق: بنت الشاطئ، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
- الصغير، حصة بنت محمد،(٢٠٠٨)، أوجز العبارة بالجرح والتعديل والإشارة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت:م١،ع٧٢.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير،(١٩٩٧)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح محمد عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد،(١٩٩١)، ضوابط الجرح والتعديل، مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي، ط١، مكتبة العبيكان، المدينة المنورة.
- العجلي، أحمد بن عبد الله،(١٩٨٤)، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- العتر، نور الدين،(١٩٧٧)، منهج النقد في علوم الحديث، ط٣، دار الفكر، دمشق.
- العسقلاني، أحمد بن علي،(١٩٨٩)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العسقلاني،(١٩٧٥)، تقريب التهذيب، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢، دار المعرفة، بيروت.
- العسقلاني،(٢٠٠٨)، تهذيب التهذيب، عناية: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- العسقلاني،(٢٠٠٣)، فتح الباري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ط١، دار الصفا، القاهرة.
- العسقلاني،(١٩٨٦)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية الهندية، ط٣، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- العسقلاني،(١٩٧٥)، نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، تعليق: نور الدين عتر، ط١، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- العقيلي، محمد بن عمر بن موسى العقيلي،(١٩٨٤)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار المكتبة العلمية، بيروت.
- العلائي، خليل بن كيكلدي بن عبد الله،(١٩٩٦)، المختلطين، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- العوني، الشريف حاتم بن عارف،(٢٠٠٠)، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، ط١، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان،(١٩٨١)، المعرفة والتأريخ، تحقيق: أكرم العُمَري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القاسمي، محمد جمال الدين،(١٩٧٩)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط١، مكتبة عيسى البابي الحلبي، بيروت.
- القشيري، مسلم بن الحجاج،(١٩٩٥)، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الكافي، أبو بكر،(٢٠٠٠)، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط١، دار ابن حزم، بيروت.
- اللكنوي، محمد عبد الحي،(٢٠٠٠)، الرفع والتكميل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٦، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت.
- المديني، علي بن عبد الله بن جعفر،(١٩٨٣)، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد

الله عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض.
- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن،(١٩٨٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى،(١٩٨٣)، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض.
- المناوي، عبد الرؤوف،(١٩٩٩)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.
- النصري، عبد الرحمن بن عمرو،(١٩٩٦)، تاريخ أبي زرعة، تحقيق: خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الوادعي، مقبل بن هادي،(٢٠٠٤)، المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، ط٣، دار الآثار، صنعاء.
- الوادياشي، عمر بن علي بن أحمد،(١٩٨٥)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، ط١، دار حراء، مكة المكرمة.
- اليحصبي، عياض بن موسى،(١٩٦٧)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: أحمد بكير محمود، ط بدون، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- جديع، عبد الله بن يوسف،(٢٠٠٣)، تحرير علوم الحديث، ط٣، مؤسسة الريان، بيروت.
- صمدي، رضا أحمد، الجرح والتعديل عند المحدثين، موقع صيد الفوائد. الرابط: faculty.ksu.edu. sa/a_m.
- مزهر، عبد الغني بن أحمد جبر،(مقال كتب في١٢/٥/١٤٢٨ه)، أصول التصحيح والتضعيف، مكتبة صيد الفوائد، رابط المقال:www.saaid.net/book/search.php?